درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. وسيلة زروالي[1]
د. سامية ابريعم[1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ جامعي – قسم العلوم الاجتماعية – جامعة أم البواقي
* عنوان المراسلة: ibriam_samia@yahoo.fr

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الملخص:

هدفت هذه الدراسة تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي، وحرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (72) عضو هيئة تدريس، وباستخدام المنهج الوصفي المسحي، وجمعت بيانات الدراسة باستخدام استبانة تم إعدادها من طرف الباحثتين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأن حرية التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير، وفي المرتبة الأخيرة حرية اتخاذ القرار. وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية اتخاذ القرار، والعمل على إنشاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية، والعمل على حمايتها والدفاع عنها.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، الجامعة الجزائرية، أعضاء هيئة التدريس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

The Degree of Academic Freedom Practiced in the Algerian University as Perceived by Faculty Members

Abstract:

This study aimed at identifying the degree of practicing academic freedom in the Algerian university from the point of view of faculty members. To achieve this objective, the researchers used the descriptive method and designed a questionnaire of these dimensions: freedom of teaching, freedom of decision-making, freedom of scientific research and freedom of expression. The study was conducted on a sample of (72) faculty members. The results showed that the faculty members of the Algerian university exercised academic freedom to a moderate degree. Freedom of teaching came first, followed by freedom of scientific research and freedom of expression. This study recommended the development of higher education regulations to make universities obliged to provide as much academic freedom as possible to faculty members of the Algerian University in all fields, particularly freedom of decision-making, and the establishment of associations in order to raise awareness of the importance of academic freedom and to protect and defend it.

Keywords: Academic freedom, Algerian University, Faculty members.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

المقدمة:

يمثل التعليم العالي قمة النظام التعليمي وتتويج المسار الدراسي بالنسبة للطلاب والدارسين، وهو بالنسبة للمجتمع المرتكز المحوري في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمؤشر الرئيسي لتقدم الشعوب وازدهارها، كما تشكل مؤسسات التعليم العالي والجامعات مراكز لتدريب النخب من القيادات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، وقمة المؤسسات المجتمعية التي تزود أفرادها بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الابتكار والتجديد وصناعة المستقبل، والتي تفرز كل ما يصب باتجاه الحضارة الأخلاقية اللازمة، والعمل على توليد حضارة العقل فهي ملتقى العلماء، والطلاب الباحثين عن الحقيقة.

وإن التمتع بالحرية والديمقراطية في الحرم الجامعي وما بين جدرانه، ستصنع إنسانا قادرا على المساهمة في بناء وتطور المجتمع الذي سيكون عضوا فاعلا ومؤثرا فيه، فالحرية الأكاديمية لا تعني حرية التعبير والتفكير بعيدا عن كل أشكال التقييد فحسب، ولكن تعني أيضا حرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في العمل وسط المجتمع الأكاديمي لتطوير الخصائص الفكرية والصفات الشخصية ليصبحوا مواطنين فاعلين يعيشون في مجتمع ديمقراطي قادر على حماية الحرية الأكاديمية ويشاركون في بناء اقتصاد قوي ويساهمون في تطور ورقي المجتمع (Association of American Colleges and Universities, 2006).

ولقد خلصت لجنة التعليم العالي في بريطانيا منذ أكثر من خمسين عاما إلى أن الحرية الأكاديمية شرط أساسي لتحقيق الكفاءة والتقدم السليم للمؤسسات الأكاديمية، وبالمقابل فإن التعدي على حرية مؤسسات التعليم العالي، سيقلل من كفاءتها ويهدد سبل تنميتها. ولأن المجتمعات العالمية تتجه نحو الاقتصاد المعرفي وأن حجم المعرفة يتزايد بوتيرة متسارعة ويمكن أن يتضاعف كل خمس سنوات فإن العمل بنجاح في مثل هذه البيئة، يتطلب التحول من تعلم الحصول على مجموعة من المعارف المطلوبة للتعامل مع الأحداث والمشكلات المتكررة المعروفة إلى التعلم الديناميكي الذي يشجع إعادة صياغة المشكلة والتفكير بروية لتسهيل توليد وإنتاج المعرفة؛ لذلك من الأفضل تشجيع مثل هذا التعلم ضمن بيئة أكاديمية تشجع النقاش النقدي في جو مفعم بحرية التفكير الناقد والمستقل وحرية التعبير كتابة وكلاما.

وكذلك سيجعل زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات المجتمع المدني أكثر تعقيدا، مما يزيد من صعوبة عمل الحكومات والوكالات التابعة لها، حيث ستزداد المساءلة وسيزداد دور المناقشة والتحقيق المنطقي، وبدون ممارسة وتشجيع المناقشة والتفكير الحر ستتوقف الجامعات عن تأدية أهم أدورها كجامعات (Karran, 2009).

وإنه من الصعب تصور الديمقراطية بدون استقلالية الجامعة عن تأثير السلطة السياسية والقوى الاقتصادية، وحرية منتسبيها والتي تبرز كسمات أساسية للمجتمعات الديمقراطية، وفي المقابل فإنه من الصعب تصور أن هذه القيم ستزدهر في غياب الديمقراطية والمساءلة والشفافية في العمل، والتي تعتبر معايير علمية يمكن على ضوئها تكرار التجارب وتقييم سلامة المنهجية ومدى تحقق الأهداف.

كما تعتبر الحرية الأكاديمية من أهم أساليب ضمان جودة التعليم والبحث العلميين وتحسينها، حيث لا يمكن تطوير معارف جديدة إذا كان من غير الممكن التشكيك في المعارف القائمة (Bergan, Egron-Polak, Noorda, & Pol, 2016, 2-3).

وبذلك فإن مكانة الجامعة وسمعتها العلمية ودورها الريادي في التنمية المجتمعية ورسم السياسات المستقبلية للدول والمجتمعات المحلية خاصة، يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى أساتذتها ودرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية، وقيادتهم لحوارات ونقاشات مجتمعيه بناءة؛ لذا فإنه سيزداد الاهتمام بإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تقويم الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

مشكلة الدراسة:

إن الجامعات هي طليعة التغيير نحو الأفضل، ولأن الحرية الأكاديمية تعد مصدرا للحراك الفكري والتقدم العلمي للجامعات مما ينعكس أثره على المجتمع بشكل عام في التطور والتنمية بل هي أساس التطور والتنمية.

لقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في السعي إلى تعرّف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على الدرجة الكلية لأداة الدراسة، وعلى درجات مجالاتها الفرعية وهي: مجال حرية التدريس، مجال حرية البحث العلمي، مجال حرية التعبير، ومجال حرية اتخاذ القرار.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية؟

والذي يتفرع عنه مجموعة من الأسئلة هي:

1) ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال التدريس من وجهة نظرهم؟
2) ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات من وجهة نظرهم؟
3) ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي من وجهة نظرهم؟
4) ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير من وجهة نظرهم؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على الدرجة الكلية لأداة الدراسة، وعلى درجات مجالاتها الفرعية وهي: مجال حرية التدريس، مجال حرية البحث العلمي، مجال حرية التعبير، ومجال حرية اتخاذ القرار.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التالي:

1) ما يمكن أن تضيفه نتائج هذه الدراسة إلى التراث التربوي في مجال ممارسة الحرية الأكاديمية في ظل الأوضاع والتحولات السياسية والاقتصادية التي تعيشها شعوب العالم بشكل عام وشعوب العالم العربي والإسلامي بشكل خاص، خاصة مع ندرة الدراسات المتعلقة بالبيئة المحلية الجزائرية في حدود علم الباحثتين.
2) لفت الانتباه إلى ضرورة توفير البيئة التي تشجع على الحرية الأكاديمية، لأن ممارسة الحرية الأكاديمية بين مختلف الأكاديميين يشجع على تلاقح الأفكار، و الإبداع و الابتكار، وعلى تنمية المجتمع وتطوره، فالجامعة هي قاطرة التنمية في المجتمع، ولن تقود الجامعة المجتمع نحو التطور والنمو إن لم تكن منبرا للفكر الحر، والنقد، وإعمال العقل، وعرض كل الآراء.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

- **الحدود البشرية و الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس ممن يدرسون بالجامعات الجزائرية، الذين أمكن الاتصال بهم عن طريق البريد الإلكتروني، وأجابوا عن أداة الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2016 - 2017.**
- **الحدود الإجرائية: يتوقف تعميم نتائج الدراسة على الخصائص السيكومترية لأداتها.**

مصطلحات الدراسة:

1) الحرية الأكاديمية:

وهي حرية عضو هيئة التدريس في التعبير وإبداء الرأي والتدريس والبحث العلمي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتقاس إجرائيا من خلال استجابات أفراد العينة لفقرات أداة الدراسة التي طورت لهذا الغرض.

2) عضو هيئة التدريس:

هو الأستاذ القائم بمهام التدريس من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلهما باختلاف الرتب العلمية.

الإطار النظري:

يعد التعليم الجامعي من أهم وسائل التطور والتحديث في المجتمعات كافة، ومن وظائف الجامعة الأساسية التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وحتى تحقق الجامعات هذه الوظائف بنجاح وكفاية، تحتاج إلى قدر كاف من الحرية الأكاديمية، وإلى توافر مناخات ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها وطلبتها، وإلى أن تتمتع هذه المؤسسات بحرية البحث والتقصي والتفكير واحترام الرأي وحرية التعبير والحوار، دون رقابة أو قيد أو تدخل في حرية الاعتقاد والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن أو الظاهر (خطايبة والسعود، 2011)؛ فالحرية الأكاديمية هي في جوهرها حرية العلماء في البحث عن الحقيقة والتحقق منها وفق معايير عالية المهنية، حيث يعود السعي الحثيث لاكتشاف المعرفة والبحث عن الحقيقة بفوائد كبيرة على المجتمع، وأكثر من هذا تتحقق بحرية الفكر إنسانية الإنسان وطبيعته في الكشف والبحث والتمحيص (Downs, 2009). وفي المقابل فإن غياب الاستقلالية الأكاديمية تفسد على المؤسسة الجامعية، والعاملين فيها القدرة على الإبداع، لأن العقل المبدع يحتاج إلى التحرر من الضوابط والحواجز التي تعيق حركة إبداعه ونموه وتطوره، حيث يجب أن لا تتعامل السلطات العامة مع أعضاء المجتمع الأكاديمي بشكل عام، و أعضاء هيئة التدريس بشكل خاص وفق منطق الولاءات والمحسوبية لأن ذلك سيعيق وظيفة عضو هيئة التدريس في البحث والتطلع إلى متابعة الحقيقة وغرسها في نفوس طلابه والدفاع عنها، ودفعهم لأن تكون سلوكا في حياتهم اليومية (الفريجات، د.ت)؛ فالحرية الأكاديمية تعد حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاءة أدائها، إذ إن استقلالها الإداري والمالي والفكري يدفعها بقوة إلى التميز، وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام المجتمع، فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها وحرية فكر منسوبيها، وتناضل من أجل حماية مكتسباتها من التدخلات الخارجية (زرارقة، 2015).

ولقد ارتبطت الحرية الأكاديمية بنشأة الجامعات الأوربية، وتطور مفهوم المعرفة، ولاسيما الجامعات الألمانية، حيث يتمحور المفهوم الألماني للحرية الأكاديمية في النقاط الآتية:

1) **حرية الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس، وإعطائه أقصى درجات الحرية في مجال تخصصه، فليس ثمة قيد عليه سوى ما تفرضه طبيعة البحث عن الحقيقة من قيود الالتزام العلمي، والحيادية التامة في تناول القضايا.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

2) حرية الطالب الجامعي في التعليم، وإعطائه أقصى درجات الحرية في التعلم، فليس ثمة قيد عليه سوى أداء الامتحان النهائي آخر العام أو نهاية الفصل الدراسي.
3) ضرورة العمل من خلال قيم التسامح في الحكم على الأشياء، على أساس أن كل شيء يقبل الصدق والكذب والنقاش والجدل، ومن ثم ضرورة البحث مهما كانت درجة الثقة فيه.
4) ضرورة أن يحكم على صلاحية العمل العلمي ذوو الخبرة في مجال التخصص، فلهم وحدهم حق تقرير مدى صلاحية العمل، ومدى توافر الشروط البحثية والعلمية فيه، ولا يحق لأي جهة أخرى، أو أي سلطة إدارية أو سياسية حق الحكم على العمل العلمي، شريطة توفر جانب الالتزام الأخلاقي إلى الجانب العلمي في المحكمين
5) ضرورة توافر شروط الأمانة العلمية والصدق والحيادية والموضوعية التامة في من له حق الحكم على صلاحية العمل العلمي وفي من له حق التمتع بالحرية الأكاديمية (حلواني، 2013).

ولقد وضعت منظومة الإعلانات الدولية للحريات الأكاديمية الأساس الأول لمفهوم هذه الحريات، ومن أهم هذه الإعلانات إعلان ليما لعام 1988م بشأن الحريات الأكاديمية، وإعلان كمبالا بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية عام 1990م الخاص بالجامعات الإفريقية، وإعلان عمان للحريات الأكاديمية عام 2004م الخاص بالجامعات العربية، وإعلان اليونسكو الخاص بالحرية الأكاديمية عام 2005م.

ويحدد "إعلان ليما بشأن الحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي" الحرية الأكاديمية بأنها: "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فردياً أو جماعيا، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة".

وعرّفت منظمة اليونسكو الحريات الأكاديمية في إعلان الحرية الأكاديمية لعام 2005م بأنه "حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر، مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم".

أما "إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي" فعرّفها بالتالي: "تشمل الحريات الأكاديمية حق التعبير عن الرأي، وحرية الضمير، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها، كما تشمل حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية" (مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2011).

وكذلك تعرف الحرية الأكاديمية بأنها (حمدان، 2000، 5): "حرية ممارسة البحث والتدريس والنشر ضمن أسس وقواعد التقصي عن المعرفة دون تدخل أو عقوبة من الدولة أو من يمثلها، فالجامعة ليست مثل مؤسسات الدولة الأخرى من ناحية تنفيذ مسؤوليات وظيفية وإدارية محددة لا تحتمل النقاش والاختلاف والرأي المخالف، لأن الجامعة بالإضافة إلى مسؤوليتها عن تنمية وتأهيل الموارد البشرية مسؤولة أيضًا على تحديث المجتمع وإنتاج وتجديد المعارف التي يتغذى بها هذا المجتمع".

و"ترتبط حرية البحث العلمي شأنها في ذلك شأن كافة الحريات المدنية والسياسية الأخرى أشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية، والتي إما أن تكون ملائمة ومشجعة، أو مضادة ومعادية لممارسة الحقوق والالتزامات والحريات، وعلى ذلك تعد أكثر دول العالم انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للحريات هي الأكثر تخلفا وعدم استقرار، أما أكثر الدول تأكيدا لحقوق الإنسان وأكثرها احتراما للحريات فهي الأكثر تقدما وتحضرا واستقرارا" (تركي، 2000، 03)؛ فالحرية الأكاديمية" يجب أن تفهم على أنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات من رؤسائهم أو زملائهم أو من الطلبة المنخرطين في النشاط السياسي والذين قد يمارسون ضغوطاً إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجامعي" (هادي، 2010، 36).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

➢ أبعاد الحرية الأكاديمية :

إن للحرية الأكاديمية أبعادا تتمثل في الآتي:

1) حرية التفكير: وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمان ودون قيود.
2) حرية الاختيار: هي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من عدد من الخيارات والبدائل.
3) حرية البحث: قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقية.
4) درجة أفعال الإنسان: تتحدد بدرجة ضرورتها ومعقوليتها.
5) درجة الاعتقاد: تعني أن يعيش الناس أحرارا في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع.
6) حرية المشاركة في اتخاذ القرار (عباس، 2015؛ حمدان، 2008).

➢ محددات الحرية الأكاديمية :

نص الاتحاد الدولي للجامعات (International Association of Universities) في تعريفه برسالة الاتحاد على سعيه لدعم القيم الأكاديمية الجامعية مثل الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعات وحق المعرفة للجميع، واحترام الاختلاف في الرأي، وواجب الجامعات لتطوير الفكر الناقد في البحث عن الحقيقة، مع التأكيد على دعم القيم الأخلاقية، وعلى مسؤولية الجامعات في توجيه التعليم والبحث لخدمة المجتمعات، وتطوير مبادئ الحرية والعدل والتنمية، إضافة إلى صون الكرامة الإنسانية والتضامن بين البشر.

كما أقر تقرير منظمة اليونسكو لعام 1995 عن: "التغير والتطوير في مجال التعليم العالي" أن العالم في نهاية القرن العشرين شهد تطوراً غير مسبوق ووعياً متزايداً على الدور الحيوي في التطور الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك فإن التعليم العالي هو في حالة أزمة في جميع أنحاء العالم، و لذلك تدعو اليونسكو إلى تأكيد بعض القيم الأساسية المتعلقة بطبيعة التعليم العالي، وبالذات الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسسية ضمن سياق أخلاقي (ملكاوي وعودة، 2012)؛ لذل فهناك عدة ضوابط أو مبادئ للحرية الأكاديمية من أهمها :

أ) الأمانة : وهي بالنسبة لعضو هيئة التدريس أن يحرص على أداء واجبه كاملا فيما يتصل بتقديم المعرفة والصدق العلمي، وإن كان من الصعب إلى درجة المستحيل رسم حدود وثيقة بين المسموح به وغير المسموح للأكاديمي داخل الصف، إذ ليس من الضروري في المسائل الخلافية أن يبين الأستاذ وجهة نظره وفقط، أو أن يخلص إلى رأي واحد وكأنه الحقيقة المطلقة، بل عليه أن يلجأ إلى التوضيح وتعميق النقاش، فمن أهداف مناقشة المسائل الخلافية الأساسية هو مساعدة الطلبة في فهم وتقبل وجهات النظر الأخرى غير وجهة نظر الأستاذ نفسه.

ب) الالتزام بأخلاقيات العمل الجامعي: إن إعطاء الحرية الأكاديمية مكانتها، وتحديد بعض ملامحها لا يعني أبدا أنها نظير الفوضى والعبث بحيث تقود إلى المساس بحرمة المعتقد الديني أو الثقافي الذي يبنى عليه المجتمع، أو بما يؤدي إل نعرات قبلية أو طائفية بما يصدع وحدة الجماعة الوطنية أو أمنها؛ فالدفاع عن حق الباحث في حرية العمل وحرية الاستقصاء والملاحظة والاستنتاج لا يعني أن يخرج هذا الباحث عن مضمون القيم النبيلة، أو الخروج خروجاً مارقاً على المعتقدات التي تشكل أساس البناء الإيجابي.

ج) المسؤولية : وتتطلب الالتزام بما يوكل للفرد من مهام والقيام بها على أكمل وجه، الالتزام بالقضايا الاجتماعية والسياسية العادلة بما في ذلك الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان وتسخير النشاط العلمي والبحثي كلما أمكن ذلك لخدمة هذه الأغراض، فالحرية والمسؤولية الأكاديمية سمتان متلازمتان ووجهان لحقيقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، وعليه فإن كان من حق الباحثين المشتغلين بالعلم

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

المطالبة بحقوق خاصة ومختلفة عن حقوق المواطنين الآخرين فإن هذه المطالبة لابد أن تكون مرتبطة باضطلاعهم بمسؤولياتهم الخاصة، فالحرية الأكاديمية مسؤولية وأمانة يجب على الأفراد والمؤسسات احترامها في أفكارهم وأقوالهم وأفعالهم.

د) الموضوعية والشجاعة في إصدار الأحكام، والتي تكون نابعة من الإحساس بالثقة بالنفس والإدراك الواعي للأمور (Downs,2009 ؛ هادي، 2010؛ المطيري، 1438هـ).

أما الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) فترى أن ضوابط وحدود الحريات الأكاديمية تتضمن الآتي:

1) إن الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء الهيئة الأكاديمية هي حق يمنح للأستاذ بعد انقضاء فترة التجربة التأهيلية له، التي تبدأ مع بداية تعيينه لأول مرة والتي يجب أن لا تتعدى مدة السبع سنوات في أكثر الأحوال.
2) الأساتذة مؤهلون بحرية تامة في البحث ونشر النتائج ضمن الموضوعات الملائمة لتأدية واجبهم الأكاديمي.
3) الأساتذة مؤهلون في غرفة الصف لمناقشة الموضوعات على أن يراعى عدم الخوض في القضايا الخلافية والتي لا علاقة بها بموضوع الدرس.
4) يتم محاسبة الأساتذة الذين هم من أعضاء المجموعة التعليمية بوصفهم مواطنين اعتياديين عندما يتكلمون أو يتفوهون بأقوال خارج نطاق مهامهم (هادي، 2010).

الدراسات السابقة:

أجرى عبد السلام (2005) دراسة هدفت إلى البحث في العلاقة بين العوامل الأكاديمية المتمثلة في كل من التدريس والإنتاج والنشاط العلميين، والحرية الأكاديمية ومستوى الرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة. وقد أجريت الدراسة على عينه بلغ مجموعه (190) عضو هيئة تدريس بكليات التربية التابعة لثلاث عشرة جامعة مصرية، منهم (140) ذكورا و(50) من الإناث، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن محور التدريس يأتي في المرتبة الأولى من بين المحاور الأربعة في علاقته بمستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس، يليه محور الإنتاج العلمي، ثم محور النشاط العلمي، وأخيرًا الحرية الأكاديمية، وأن العلاقة بين هذه المحاور الأربعة ومستوى الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس أعلى بين الإناث منها بين الذكور.

وأجرى أبو حميد (2007) دراسة هدفت إلى تعرّف الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ومدى وجود فروق دالة إحصائيا في درجة الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية تبعا لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الرتبة العلمية، التخصص، العمل الحالي)، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (412) من عمداء الكليات ووكلائهم ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس بجامعات (الملك سعود، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك عبد العزيز)، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة العلمية، التخصص العلمي)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، طبيعة العمل الحالي).

وأجرى الطراونة (2007) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الخاصة والحكومية للحرية الأكاديمية ومعوقاتها، وأجريت على عينة قوامها (520) عضو هيئة تدريس، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لجميع متغيرات الدراسة، كما كشفت نتائج الدراسة أن معوقات التدريس قد حصلت على المرتبة الأولى في الجامعات الحكومية، في حين حصلت معوقات حرية البحث العلمي على المرتبة الأولى في الجامعات الخاصة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

وأجرى حمدان (2008) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية، وعلاقتها بدرجة الولاء التنظيمي، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (300) عضو هيئة تدريس بجامعات (النجاح الوطنية، بيرزيت، القدس، الجامعة العربية الأمريكية)، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة العلمية، الخبرة، الكلية)، وأن ولاءهم التنظيمي كان بدرجة عالية، وأنه لا توجد علاقة ارتباطيه بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ودرجة الولاء التنظيمي.

كما أجرت Elliot (2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن علاقة التمويل الموجه للبحث والتعليم بتصورات أعضاء الهيئة التدريسية لمفهوم الحرية الأكاديمية بالمدارس الطبية بالولايات المتحدة الأمريكية، أجريت الدراسة على عينة قوامها (130)عضو هيئة تدريس في ثلاث مدارس طبية بالولايات المتحدة الأمريكية. وكشفت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن هناك علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين التمويل الموجه للبحث و كل من استقلالية الجامعة والمشاركة في اتخاذ القرارات، كما كشفت نتائج الدراسة أن إدراك أعضاء هيئة التدريس لحرية البحث العلمي كانت أقوى لدى الذكور الأمريكيين منه لدى النساء ولدى غير الأمريكيين.

وأجرى خطايبة والسعود (2011) دراسة هدفت إلى تعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي، بلغت عينة الدراسة (510) أعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وأظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاءا بدرجة متوسطة، وأن ليس هناك علاقة ارتباطيه بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي لأعضاء هيئة التدريس كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

وأجرى الزرقي (1434هـ) دراسة هدفت إلى تعرف واقع ممارسة طلاب الدراسات العليا بالجامعات السعودية للحرية الأكاديمية، وعلاقتها بدرجة ممارستهم لمهارات الاتصال واتخاذ القرار. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (371) من طلبة الدراسات العليا بجامعات (أم القرى، الملك سعود، طيبة) وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنه توجد علاقة ارتباطيه موجبة بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ودرجة مهارة اتخاذ القرار.

وفي دراسة Al-Madi (2013) التي هدفت إلى تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة آل البيت للحرية الأكاديمية على عينة قوامها (250) عضو هيئة تدريس، وأسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة آل البيت يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس، والرتبة العلمية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير العمر.

كما أجرى الأسود وعساف (2014) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (91) عضو هيئة تدريس، وأسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة، وقد احتل مجال اتخاذ القرار المركز الأول، يليه مجال حرية التدريس، ثم مجال حرية التعبير، وأخيرا مجال البحث العلمي، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

بين متوسطات درجة تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

وأجرى Karki (2015) دراسة هدفت إلى استقصاء وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية حول الحرية الأكاديمية بالإضافة إلى تقصي دور كلية التربية في حماية الحرية الأكاديمية لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وقد أجريت الدراسة باستخدام مقابلات موجهة مع (11) فردا منهم (3) من أعضاء القيادات الأكاديمية، (4) من أعضاء هيئة التدريس، (4) طلاب، بالإضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة بالحرية الأكاديمية، وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة ينظرون إلى الحرية الأكاديمية على أنها شيء ضروري وهام للقيام بالأنشطة الأكاديمية، وأن مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في إدارة الجامعة مرتبط بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وأن حق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في القيام بالأنشطة الأكاديمية محدود بسبب نقص التمويل المالي، وأن عدم الاستقرار السياسي هو التهديد الرئيسي للحرية الأكاديمية في جامعة تريبهوفان (Tribhuvan)، حيث تتدخل الأحزاب السياسية في تسيير و إدارة الجامعة، كما كشفت نتائج الدراسة عدم وجود سياسة عامة لحماية الحرية الأكاديمية من قبل الحكومة أو إدارة الجامعة، ولا سياسة خاصة من قبل كلية التربية، وأن كلية التربية لا تقوم بما يجب لحماية الحرية الأكاديمية لأعضائها.

وأجرى العجلوني (2016) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة الأردنية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (170) عضو هيئة تدريس، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة، وقد احتل مجال اتخاذ القرار المركز الأول بدرجة متوسطة، يليه مجال خدمة المجتمع بدرجة متوسطة أيضا، ثم مجال البحث العلمي بدرجة متوسطة، وأخيرا مجال حرية التدريس، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تبعا لمتغير الجنس لصالح الذكور على الأداة ككل، وفي جميع المجالات عدا مجال البحث العلمي، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري الكلية والرتبة العلمية.

كما أجرى Zain-Al-Dien (2016) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة طلاب الجامعات المصرية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (800) طالب وطالبة من طلبة الجامعات المصرية، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن طلبة الجامعات المصرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنها غير مفتقدة إلى حد كبير، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة طلبة الجامعات المصرية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس، الكلية، ونوع الجامعة. كما أسفرت نتائج الدراسة على أن العديد من طلبة الجامعة المصرية قد خبروا نوعا من الشك حول الحرية الأكاديمية مما خلق حالة من عدم اليقين والاستقرار الذي يطرح تحديات أمام إدارة الجامعة في مصر لتحسين واقع الحرية الأكاديمية الطلابية.

وأجرى توهامي (2017) دراسة هدفت إلى تعرف واقع الحريات الأكاديمية في جامعات الشرق الجزائري، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (150) أستاذا من جامعات (قسنطينة، عنابة، سكيكدة)، واستخدم الباحث أداة من تصميمه، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه برغم أن واقع الحريات الأكاديمية في جامعات الشرق الجزائري تتميز بهامش أوسع بالمقارنة مع الكثير من جامعات العالم، إلا أن الأساتذة في الجامعات الجزائرية يتمتعون بحرية نسبية، وأن درجات الاستفادة من أجواء الحرية الأكاديمية لازالت محدودة حتى بعد دخول الجزائر جو التعددية الحزبية والإعلامية والديمقراطية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات التي أجريت في مجال تعرف درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، أمكن مناقشة هذه الدراسات والتعليق عليها كما يلي:

1) **تباين الدراسات السابقة في أهدافها من الدراسة، فمنها ما هدفت إلى الكشف عن علاقة الحرية الأكاديمية بمتغيرات أخرى، ومنها ما هدفت إلى تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، وهو ما يتفق مع هدف هذه الدراسة.**
2) **تباين الدراسات السابقة في طبيعة العينة طبقا للهدف من الدراسة، فمنها ما اختارت العينة من طلبة الدراسات العليا، ومنها ما اختارت الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الأكاديمية، ومنها ما اختارت أعضاء هيئة التدريس فقط وهو ما يتفق مع هذه الدراسة.**
3) **استخدمت الدراسات السابقة عددا من استبيانات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم والتي استفادت منها الباحثتان في إعداد استبيان درجة ممارسة عضو هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الدراسة الحالية.**
4) **اتفاق مجمل الدراسات السابقة على أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، ولكن تباينها في ترتيب مجالاتها؛ وهذا ما استدعى إجراء الدراسة الحالية لحل هذا التباين والتضارب في النتائج.**

وبالتالي فقد استفادت الباحثتان من منهجية الدراسات السابقة، في بناء الأدوات، وفي اختيار العينة ومن تفسير نتائجها، في إثراء الجانب التطبيقي من الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

لتحقيق غرض هذه الدراسة استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المسحي لمناسبته طبيعة هذه الدراسة باستخدام استبيان تم إعداده من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الجزائرية.

مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أساتذة الجامعة الجزائرية، حيث تم مراسلة عدد منهم من خلال البريد الالكتروني، وطلب منهم الاستجابة لأداة الدراسة، وأجاب عن أداة الدراسة (72) عضو هيئة تدريس من الجامعة الجزائرية، والجدول التالي يوضح خصائص العينة:

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس والرتبة العلمية (ن = 72)

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	28	38.88
	إناث	44	61.11
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	43	59.72
	أستاذ محاضر	09	12.50
	أستاذ التعليم العالي	20	27.78

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثتان في هذه الدراسة استبيانا قامتا بإعداده بالرجوع إلى الأدب النظري ذي الصلة بموضوع البحث، ومن خلال خبرتهما بالتدريس الجامعي، كما استعانتا بالعديد من استبيانات الحرية الأكاديمية التي استطاعتا الحصول عليها. والاستبيان مكون من (34) أربع وثلاثين عبارة أو بندا موزعة على أربعة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

أبعاد أو مجالات كالتالي:

1) مجال حرية التدريس ويضم (7) بنود.
2) مجال حرية البحث العلمي ويضم (10) بنود.
3) مجال حرية اتخاذ القرارات ويضم (6) بنود.
4) مجال حرية التعبير ويضم (11) بندا.

وتتم الاستجابة على الاستبيان وفق تدرج "ليكرت الخماسي" موافق تماما، موافق، محايد، معارض، معارض إطلاقا. وتصحح الاستجابات بالدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

ولتقييم الدرجة على الاستبيان اعتمد المحك التالي:

المدى = أكبر قيمة لفئات الإجابة – أصغر قيمة لفئات الإجابة.

$5 - 1 = 4$

طول الفئة = المدى / عدد بدائل الأداة

$5 / 4 = 0.80$

لنحصل على التصنيف الآتي لتفسير النتائج:

- 1 - 1.80 درجة ضعيفة جدا.
- 1.81 - 2.61 درجة ضعيفة.
- 2.62 - 3.42 درجة متوسطة.
- 3.43 - 4.23 درجة عالية.
- 4.24 - 5 درجة عالية جدا.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

أ) الصدق: اعتمد في حساب صدق استبيان "الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس الجامعي" صدق المحكمين، حيث عرض الاستبيان على أربعة أساتذة محكمين من جامعة أم البواقي لإبداء رأيهم حول مدى صلاحية البنود لقياس ما وضعت لقياسه، ومدى وضوح وكفاءة الصياغة اللغوية، ومدى شمولية الاستبيان لمختلف جوانب الموضوع. وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم تم إعادة صياغة بعض العبارات وإجراء تعديل في بعضها الآخر.

ب) الثبات: حسب ثبات الاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا – كرونباخ (Alpha - Cronbach) على استجابات عينة الدراسة الكلية عند تحليل النتائج حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.760)، بينما بلغت معاملات الثبات على المجالات الفرعية: التدريس (0.645)، البحث العلمي (0.664)، اتخاذ القرارات (0.858) وحرية التعبير (0.774)، واعتبرت هذه المعاملات مؤشرات مرضية ومقبولة لثبات هذا الاستبيان.

الأساليب الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

عرض النتائج ومناقشتها:

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي:

ينص السؤال الرئيسي على: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم؟

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة عضو هيئة التدريس للحرية الأكاديمية على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات الأبعاد الفرعية (ن =72)

	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
المجال الأول: حرية التدريس	3.419	0.88	1	متوسطة
المجال الثاني: حرية البحث العلمي	2.900	1.08	2	متوسطة
المجال الثالث: حرية اتخاذ القرار	1.675	0.76	4	ضعيفة
المجال الرابع: حرية التعبير	2.560	1.53	3	ضعيفة
الدرجة الكلية على الاستبيان	2.638	1.06		متوسطة

من خلال الجدول (2) يتضح أن:

أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت القيمة (2.63)، بانحراف معياري قيمته (1.06) وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسات كل من أبو حميد (2007)، الطراونة (2007)، خطايبة والسعود (2011)، حمدان (2008)، Al-Madi (2009)، Elliot (2013)، الأسود وعساف (2014)، ودراسة توهامي (2017).

وفيما يتعلق بترتيب المجالات جاء مجال حرية التدريس في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (3.419)، بانحراف معياري قيمته (0.88)، يليه مجال حرية البحث العلمي في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة أيضا، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (2.900)، بانحراف معياري قيمته (1.08)، ثم في المرتبة الثالثة مجال حرية التعبير بدرجة ضعيفة، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (1.675)، بانحراف معياري قيمته (0.76)، وفي المرتبة الأخيرة مجال الحرية في اتخاذ القرارات والذي جاء بدرجة ضعيفة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (2.560)، بانحراف معياري قيمته (1.53).

وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة عبد السلام (2005) في أن محور التدريس يأتي في المرتبة الأولى من حيث علاقته بالرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس، ومع نتيجة دراسة أبو حميد (2007)، والتي توصلت إلى أنه من أكثر مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية حرية اختيار عضو هيئة التدريس لطريقة التدريس التي يراها ملائمة.

كما جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة خطايبة والسعود (2011) في أن مجال حرية التدريس حصل على الترتيب الأول وبدرجة متوسطة، ومع نتائج دراسة العجلوني (2016)، ومختلفة معها في حصول مجال حرية التدريس على الترتيب الأخير، ومختلفة مع نتائج دراسة الطراونة (2007) في حصول معوقات التدريس على المرتبة الأولى في الجامعات الحكومية، وفي حصول معوقات البحث العلمي على المرتبة الأولى في الجامعات الخاصة.

وفيما يتعلق بمجال اتخاذ القرار قد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة أبو حميد (2007) في أن أقل مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية هو حق عضو هيئة التدريس في اختيار عميد الكلية، ورئيس القسم الذي ينتمي إليه، ومتفقة مع نتائج دراسة Karki (2015) في أن مشاركة أعضاء هيئة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

التدريس والطلبة في إدارة الجامعة مرتبط بالأنظمة والقوانين المعمول بها. ومختلفة مع نتيجة دراسة الأسود وعساف (2014)، حيث حصل مجال اتخاذ القرار على الترتيب الأول.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

السؤال الأول: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال حرية التدريس من وجهة نظرهم؟

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال حرية التدريس مرتبة تنازليا

الرتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	يتمتع عضو هيئة التدريس بحرية اختيار طريقة التدريس التي يراها مناسبة.	4.53	0.51	عالية جدا
2	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بحرية التحدث عن الموضوعات التي لها علاقة بموضوع تدريسه داخل قاعة المحاضرة.	4.20	0.67	عالية
3	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس تدريس طلبتهم بالكيفية التي يرونها مناسبة.	4.20	0.77	عالية
4	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بتفسير الحقيقة العلمية ضمن معرفته الأكاديمية.	3.93	0.88	عالية
5	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بالتحدث عن موضوعات مختلفة داخل قاعة المحاضرة، وإن لم يكن لها صلة بالموضوع الذي يدرسه.	3.13	0.83	متوسطة
6	يتمتع عضو هيئة التدريس بحرية اختيار طريقة التقويم التي يراها مناسبة.	2.93	1.27	متوسطة
7	تسمح الجامعة بحرية اختيار عضو هيئة التدريس لمضمون المادة التي يدرسها.	2.46	1.24	ضعيفة

من خلال الجدول (3) يتضح أنه:

من أصل سبع عبارات عبارة واحدة جاءت بدرجة كبيرة جدا، وثلاث عبارات جاءت بدرجة ممارسة كبيرة وعبارة واحدة فقط جاءت بدرجة ضعيفة، ودلك راجع إلى أن الجامعات الجزائرية هي جامعات تدريسية في المقام الأول، وأن عضو هيئة التدريس مسموح له وبكل حرية أن يختار طريقة التدريس التي يراها مناسبة، وأن يفسر الحقيقة العلمية كما يراها هو، ولكن شريطة أن ترتبط بموضوعات المقرر الدراسي، فمضمون المادة الدراسية محدد من قبل الهيئات الوصية، كما أن لجان المراقبة من مسؤولي الاختصاصات منهم من يقوم بإلزام أستاذ المادة باتباع المحتوى الرسمي، وإن كان لعضو هيئة التدريس من ذوي الاختصاص والخبرة والإطلاع رأي آخر. وهو ما يمكن تفسيره من خلال ما ذهب إليه بدران (2011) في أن غياب الحريات والديمقراطية وهشاشة استقلال الجامعات إدارياً وماليا وتواضع العائدات المالية وتدخل الدولة في مفاصل كثيرة في قطاع التعليم العالي دفع بالأكاديميين إلى الساحة الخلفية للدولة بكل ما يرافق ذلك من التخلي عن زيادة الفكر وطبيعة الفلسفة والرؤيا وبالتالي الانصراف إلى التعليم من منظور حرفي إلى حد كبير.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

السؤال الفرعي الثاني: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال حرية البحث العلمي من وجهة نظرهم؟

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال حرية البحث العلمي مرتبة تنازليا

الرتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	تعطي الجامعة لعضو هيئة التدريس الحرية لإنجاز بحوث يحددها بنفسه.	3.93	1.16	عالية
2	تعمل الجامعة على إصدار مجلات مختلفة في مختلف حقول المعرفة المتخصصة.	3.33	1.04	متوسطة
3	توفر الجامعة لعضو هيئة التدريس الحرية في الإطلاع على المجلات والدوريات العلمية المتخصصة.	3.26	1.22	متوسطة
4	توفر الجامعة لعضو هيئة التدريس قاعدة بيانات إلكترونية.	3.26	1.03	متوسطة
5	توفر الجامعة الحرية المسؤولة لعضو هيئة التدريس لنشر أبحاثه.	3.20	1.47	متوسطة
6	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس الإطلاع على بحوث زملائهم.	3.06	0.70	متوسطة
7	تضع الجامعة معايير عادلة للترقية.	3.00	1.19	متوسطة
8	يتعاون أعضاء هيئة التدريس فيما بينهم للوصول إلى نتائج موضوعية.	2.13	0.99	ضعيفة
9	تعمل الجامعة على نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس بكل عدالة وموضوعية.	1.93	1.03	ضعيفة
10	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا.	1.86	0.83	ضعيفة

من خلال الجدول (4) يتضح أنه:

من أصل عشر عبارات عبارة واحدة جاءت بدرجة ممارسة عالية، وست عبارات جاءت بدرجة ممارسة متوسطة، وثلاث عبارات جاءت بدرجة ممارسة ضعيفة، وذلك ربما راجع إلى ما ذكرته "زرارقة" في أن واقع البحث العلمي في الجزائر يعانى قصوراً في تلبية الاحتياجات الماسة والعاجلة، ومازال دون المستوى المطلوب من أجل تحقيق تنمية شاملة، وذلك نظرا لوجود العديد من المشكلات تتمثل أساساً في ضعف مستوى إعداد الباحثين وعدم توفر المناخ المناسب للعمل، والافتقار إلى المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وانخفاض نسبة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا بالرغم من الزيادة السنوية في الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع (زرارقة، 2015)، إضافة إلى غياب روح الفريق وعدم تشجيع ممارسة العمل الجماعي التعاوني، كما أن النشر في البلاد النامية بشكل عام ربما يعتمد على اعتبارات ذاتية كالعلاقات والمصالح الشخصية أكثر مما يعتمد على معايير الكفاءة والتميز والاقتدار. كما يمكن تفسيره من خلال ما توصلت إليه نتائج دراسة Elliot (2009)، التي كشفت أن هناك علاقة بين التمويل الموجه للبحث واستقلالية الجامعة. وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتيجة دراسة Karki (2015) في أن حق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في القيام بالأنشطة الأكاديمية محدود بسبب نقص التمويل المالي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال حرية اتخاذ القرار من وجهة نظرهم؟

جدول (5):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال حرية اتخاذ القرار مرتبة تنازليا

الرتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	تراعي الجامعة مصلحة أعضاء هيئة التدريس عند إصدار التعليمات واللوائح الخاصة بهم.	2.26	1.03	ضعيفة
2	تعتمد الجامعة المركزية في اتخاذ القرارات.	1.93	0.88	ضعيفة
3	يشارك عضو هيئة التدريس في وضع التعليمات والأنظمة والقوانين الخاصة بهم.	1.06	0.82	ضعيفة جدا
4	تشرك إدارة الجامعة عضو هيئة التدريس في اختيار القرار الجامعي.	1.53	0.63	ضعيفة جدا
5	يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار رئيس للقسم الذي ينتمي إليه.	1.40	0.63	ضعيفة جدا
6	يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار عميد الكلية التي ينتمي إليها.	1.33	0.59	ضعيفة جدا

من خلال الجدول (5) يتضح أنه :

من أصل ست عبارات أربع عبارات جاءت بدرجة ممارسة ضعيفة جدا، وعبارتين جاءتا بدرجة ممارسة ضعيفة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افتراض أنه من خلال القراءة البسيطة السطحية لنصوص القانون التوجيهي للتعليم العالي بالجزائر والقرارات والمنشورات التابعة له، يظهر أن نظام اختيار الهيئات المسيرة للجامعة الجزائرية هو نظام مختلط بين الانتخاب والتعيين ما يعزز مبدأ استقلالية الجامعة وهذا بغض النظر عما يتضمن من تضخيم لتمثيلية السلطة الإدارية في مقابل عضوية ممثلي هيئة التدريس وكذا ممثلي الموظفين الإداريين والطلبة المنتخبين- خاصة بالنظر إلى الاختصاصات الواسعة التي تتمتع بها الهيئتان الرئيسيتان (مجلس الإدارة والمجلس العلمي)،غير أن القراءة المتعمقة لهذه النصوص تظهر أن القانون الجزائري ورغم أنه تبنى ولو جزئيا نظام انتخاب الهيئات المسيرة للجامعة، إلا أنه في واقع الحال قد حصر عضوية هيئة التدريس والطلبة على وجه الدقة، الأمر الذي تنعدم معه أدنى قدرة أو صلاحية للأعضاء المنتخبين في إصدار القرار الإداري والمالي. كما أنه بالرغم من أن النصوص القانونية الأساسية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر صدرت عن الهيئة التشريعية في الدولة أي البرلمان، غير أن أهم النصوص المحددة للضوابط والإجراءات التطبيقية حتى تلك المتضمنة مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها تم إقرارها بواسطة القرارات الصادرة عن الوصاية (المراسيم التنفيذية، والقرارات الوزارية)، مما يعني أنها – في إطار ممارستها السلطة التنظيمية – هي التي تملك سلطة الفصل النهائي في إدخال الأحكام والمقتضيات الناظمة للتعليم العالي في جميع جوانبه حيز التطبيق، بمعنى تحكمها في الجوانب المفصلية لتنظيم هذا القطاع بما فيها جوانب استقلالية الجامعات لاسيما الميادين العلمية والإدارية والمالية، وحدود مشاركة هيئات التدريس ومؤسساتها التمثيلية في بلورة السياسات العامة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي (كرغلي، 2015).كما أورد النجار (د.ت) في أن المشكلة الأساسيّة في الجامعات العربية بعد برامج تطوير الأساتذة أن الجامعات العربية تشكل بيئات طاردة، ولذلك عدة جوانب والواحد منها متعلق بالآخر. فالتشكيلات الإدارية للجامعات لا تقوم على أساس الاستحقاق في الغالب؛ ولا على أساس المصلحة العليا للمؤسسة وإنما على أسس أخرى قد تكون اجتماعية أو غير اجتماعية، ولكنها

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

بالتأكيد غير أكاديمية، هذا في وقت قد يكون الانتخاب سبيلا ديمقراطيا أصلح لإفراز الإدارات على مستوى الأقسام والكليات.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

السؤال الفرعي الرابع: ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية للحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير من وجهة نظرهم؟

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقييم النسبي لاستجابات أفراد الدراسة على مجال حرية التعبير مرتبة تنازليا

الرتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات خاصة بهم.	3.73	5.21	عالية
2	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس تفسير وتبرير ما يقدمونه.	3.00	1.13	متوسطة
3	يحق لعضو هيئة التدريس تقديم مقترحاته داخل القنوات الإدارية للجامعة.	2.80	1.56	متوسطة
4	تعمل الجامعة على إقامة حوارات فكرية بناءة بين أعضاء هيئة التدريس.	2.66	0.97	متوسطة
5	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن أنفسهم في أنشطتها المتعددة.	2.60	1.29	ضعيفة
6	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتقديم النقد البناء.	2.60	1.24	ضعيفة
7	يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بحرية.	2.26	1.16	ضعيفة
8	يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بكل حرية بغض النظر عن رتبته الأكاديمية.	2.13	1.18	ضعيفة
9	تمنح الجامعة عضو هيئة التدريس الفرصة للتفكير الحر المتميز الناقد.	2.13	0.99	ضعيفة
10	تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس الفرصة للإبداع.	2.06	1.16	ضعيفة
11	يعبر عضو هيئة التدريس عن رأيه بكل حرية بغض النظر عن تخصصه الأكاديمي.	2.06	1.03	ضعيفة

من خلال الجدول (6) يتضح أنه:

من أصل إحدى عشر عبارة واحدة جاءت بدرجة ممارسة عالية، وثلاث عبارات جاءت بدرجة ممارسة متوسطة، وسبع عبارات جاءت بدرجة ممارسة ضعيفة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افترض أن الجامعة الجزائرية لم تتحقق كمنبر للفكر الحر والنقد البناء، وإعمال العقل، وعرض كل الآراء كما يجب أن يكون، ربما لأن ذلك يتنافى مع السياسة العامة للبلد خاصة في ظل التحولات العالمية والصراعات والحروب التي تعيشها كثير من البلاد خاصة البلاد العربية والمغاربية على وجه الخصوص من جهة، وإلى طبيعة وخصائص تكوين شخصية عضو هيئة التدريس بشكل خاص، الذي يؤثر السلامة على الدخول في مواجهات قد لا يحمد عقباها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

وهو ما يمكن تفسيره من خلال ما ذهب إليه أبو الخير (د.ت) إلى أنه ورغم وجود إمكانية تهديد الحرية الأكاديمية من قبل العديد من المصادر من خارج وداخل المجتمع الأكاديمي، إلا أنه ثبت تاريخيا، أن مثل تلك التهديدات تأتي من الدولة التي غالبا ما تتعارض قوتها السياسية ومواقفها التنظيمية مع حاجة الجامعة للاستقلال المؤسسي، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة توهامي (2017) التي ذهبت إلى أن درجات الاستفادة من أجواء الحرية الأكاديمية لازالت محدودة حتى بعد دخول الجزائر جو التعددية الحزبية والإعلامية والديمقراطية.

الاستنتاجات:

1) يمارس أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة.
2) جاءت حرية التدريس في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير بدرجات متوسطة، وفي المرتبة الأخيرة حرية اتخاذ القرار وبدرجة ضعيفة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، توصي هذه الدراسة بما يلي:

التوصيات العملية:

1) تطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية اتخاذ القرار.
2) العمل على إنشاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية والعمل على حمايتها.

التوصيات البحثية:

1) إجراء دراسات وبحوث فيما يتعلق بدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الطلاب وطلاب الدراسات العليا بشكل خاص.
2) توسيع وتنويع حجم العينة، واعتبار متغير التخصص الأكاديمي كمتغير وسيط، وبشكل خاص تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلوم الاتصال والسياسة، والاجتماع.

المراجع:

أبو الخير، مصطفى أحمد (د.ت). *رؤية استراتيجية للتعليم في الدول الإسلامية*. استرجع بتاريخ 28 / 11 / 2016 من https://www.alnoor.se/extra/aboalkher_2.doc.

أبو حميد، ندى عبد الرحمن (2007). *الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، السعودية.

الأسود، فايز علي، وعساف، محمود عبد المجيد (2014). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها. *مجلة جامعة الأزهر – سلسلة العلوم الإنسانية*، *16* (1)، 63 - 94.

بدران، إبراهيم (2011). *التعليم العالي الدور الاجتماعي وآفاق التعاون*. استرجع بتاريخ 5 / 11 / 2016 من https://www.philadelphia.edu.jo/centers/iro/Higher_Education.doc.

تركي، أيمن أحمد (2000). *حرية البحث العلمي وضمانات ممارستها* (رسالة دكتوراه غير منشورة)،كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

توهامي، إبراهيم (2017). الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري. *مجلة آفاق للعلوم*، 7، 253 - 265.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

حلواني، فادية مليح (2013). الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية تاريخ – مقومات – واقع – آفاق. *مجلة جامعة دمشق*، *29* (4+3)، 11 - 45.

حمدان، دانا لطفي (2008). *العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

خطايبة، محمد، والسعود، راتب (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. *مجلة جامعة دمشق*، *27* (1، 2)، 565 - 600.

زرارقة، فيروز مامي (2015). الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، (14، 13)، 244 - 255.

الزرقي، معيض زيدي (1434هـ). *الحرية الأكاديمية وعلاقتها بمهارات الاتصال واتخاذ القرارات لدى طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات السعودية* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الطراونة، خليل قاسم (2007). *درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة مقارنة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.

عباس، علاء عدنان (2015). *دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير المناهج في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية – جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

عبد السلام، سناء أحمد (2005). *العوامل المرتبطة بالرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة: دراسة ميدانية بكليات التربية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

العجلوني، محمود حسن (2016). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، *12* (04)، 494-479.

الفريجات ، غالب . الحرية الأكاديمية والتعليم الجامعي استرجع بتاريخ 30 / 11 / 2016 من http: achrs.org/maf/index.php?option=com_komento&controller=file&task

كرغلي، مصطفى (2015). *تكريس استقلالية الجامعة في النصوص القانونية للتعليم العالي*، مداخلة ألقيت في إطار المؤتمر الدولي استقلال الجامعات في المرحلة الانتقالية – تونس أنموذجا، 15 – 18 أكتوبر، جامعة منوبة، تونس.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان (2011). *التقرير نصف السنوي حول حالة الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية في مناطق السلطة الفلسطينية 1 / 1 / 2011 – 30 / 06 / 2011*. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين.

المطيري، خزنة بنت تامر (1438هـ). *العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة الملك سعود* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

ملكاوي، فتحي حسن، وعودة، أحمد سليمان (2012). *موقع القيم في التعليم الجامعي*. استرجع بتاريخ 5 / 11 / 2016 من https://www.riyadhalelm.com/researches/14/45w_qiam_jamee.doc.

النجار، مصلح (د.ت). *التعليم العالي في الأردن – ملاحظة عن قرب*. استرجع بتاريخ 26 / 11 / 2016 من https://www.eis.hu.edu.jo/.../

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8

هـادي، رياض عزيز (2010). ***الجامعات (النشأة والتطور – الحريـة الأكاديمية – الاستقلالية)***. **جامعة بغداد: مركز تطوير التعليم المستمر.**

Al-Madi, B. (2013). Academic freedom in Al al-Bayt University and the level of practicing it from the view point of the faculty members based on some variables. Educational Research and Reviews, 8(13), 967-979.

Association of American Colleges and Universities. (2006). Academic freedom and Educational Responsibility, Association of American Colleges and Universities, Washington.

Bergan, S., Egron-Polak, E., Noorda, S., & Pol, P. (2016, December). Academic freedom and institutional autonomy. What role for the EHEA. In the Background document for the thematic session at the meeting of the Bologna Follow-Up Group, 8-9 December, Bratislava. Retrieved from http://www.ehea.info/media.ehea.info/file/20161024_Podgorica/75/1/Board_SK_ME_51_5_FundamentalValues_642751.pdf.

Downs, D. A. (2009). Academic Freedom: What It Is, What It Isn't, and How to Tell the Difference. John William Pope Center for Higher Education Policy, Raleigh, North Carolina.

Elliott, S. A. (2009). Targeted Funding of Research and Education and Faculty Perception of Academic Freedom in Medical Education (Doctoral Dissertation). Virginia Commonwealth University. Richmond, Virginia

Karki, C. B. (2015). Academic Freedom for Faculty Members and Students: A Case Study of the Faculty of Education at Tribhuvan University in Nepal (Master's thesis), Department of Education, Faculty of Educational Sciences, Universitet I Oslo.

Karran, T. (2009). Academic freedom: In justification of a universal ideal. Studies in Higher Education, 34(3), 263-283.

Zain-Al-Dien, M. M. (2016). Student Academic Freedom in Egypt: Perceptions of University Education Students. Universal Journal of Educational Research, 4(2), 432-444.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.11.36.8